الأنباء
الأربعاء 4 سبتمبر 2013

إعداد: بداح العنزي b.alenezi@alanba.com.kw

وزير الداخلية تفقد إدارة الانتخابات.. ومرشح واحد سجل في اليوم السابع ورفع العدد الإجمالي إلى 53 مرشحاً ومرشحة

محمد الخالد: إزالة المعوقات وتوفير التسهيلات في تسجيل المرشحين

شهد اليوم السابع لتسجيل مرشحي انتخابات المجلس البلدي 2013 تسجيل مرشح واحد ليرتفع العدد الإجمالي للمرشحين إلى 53 مرشحا ومرشحة.

وكان أبرز ما شهدته الإدارة أمس قيام نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد، بتفقد الإدارة للوقوف على مدى الاستعدادات الجارية حاليا لاستقبال طلبات مرشحي انتخابات المجلس البلدي 2013. وجال الخالد داخل الإدارة وأصدر توجيهاته بتقديم جميع التسهيلات اللازمة بتمكين كافة المتقدمين للترشح من التقدم، مطلعا بنفسه على إجراءات التسجيل، وقبول الطلبات والتيسيرات التي توفرها الإدارة من المراجعة والتدقيق والتسجيل والسرعة التي تتم باستخدام أحدث تقنيات المعلومات التي تسهم كثيرا في إنجاز التسجيل تسهيلا على المرشحين وتوفير الجهد والوقت.

ودعا الخالد إلى العمل على إزالة جميع المعوقات وتوفير الاحتياجات سواء بشرية أو إدارية، مثمنا الجهد الإعلامي لوزارة الإعلام ووسائل الإعلام الحكومية والأهلية وللصحف المحلية ودورها في الدعم الإعلامي للعملية الانتخابية وإلقاء الضوء على الإجراءات والاستعدادات، إضافة إلى ما أعدته إدارة العلاقات العامة والتوجيه المعنوي وإدارة الإعلام الأمني من مراكز إعلامية لسهيل مهمة وسائل الإعلام والمرشحين.

الشيخ محمد الخالد اطلع على إجراءات تسجيل المرشحين

الشطي: يحظر على المرشحين إقامة أكشاك أو خيام أو استعمال وسائل النقل بقصد الدعاية الانتخابية أمام مقار الاقتراع

وأعرب عن تقديره لجهود إدارة الانتخابات والقائمين عليها وكافة أجهزة الدولة المشاركة في العملية الانتخابية. رافق الشيخ محمد الخالد أثناء تفقده لإدارة الانتخابات وسير العمل فيها مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية العميد أسعد الرويح، ومساعد المدير العام لشؤون الانتخابات على مراد وعدد من قيادات وضباط إدارة الانتخابات.

هويات الوكلاء

من جهته، قال مساعد مدير إدارة شؤون الانتخابات المقدم صلاح الشطي: بعد قفل باب الترشيح يوم الجمعة المقبل في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهرا ستقوم إدارة شؤون الانتخابات في اليوم التالي باستقبال المستندات المطلوبة لإصدار الهويات الخاصة بيوم الانتخابات لوكلاء المرشحين، والمناديب العاملين في المراكز، ليوم الانتخابات التي ستجرى في 28 سبتمبر 2013، وأشار إلى أن الأوراق المطلوبة صورتان وصورة من البطاقة المدنية، مؤكدا أهمية أن يكون اسم وكيل المرشح مدرجا في جداول الانتخابات في نفس دائرة المرشح، أما المندوب فلا يشترط ذلك، إنما يكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخابات.

وأضاف: يحظر على المرشحين إقامة أكشاك أو خيام أو استعمال وسائل النقل بقصد الدعاية الانتخابية أمام مقار الاقتراع، ويجوز له ذلك داخل المقار الانتخابية أو على أسوارها.

ولفت إلى أن وزارة الداخلية ستقوم بعد قفل باب الترشيح بوضع لوحات إعلانية في مراكز كل ضاحية وأفرعها، وفي جميع الأماكن التي ترى الوزارة أهمية وضع إعلانات بأسماء المرشحين فيها، مدون فيها بخط واضح موحد أسماء جميع المرشحين، وصورهم عن كل دائرة، مرتبة ترتيبا بحسب الحروف الأبجدية.

وشدد على ان وزارة الداخلية ستقوم مع بلدية الكويت بإزالة أي أعمال تتم بالمخالفة لذلك فورا على نفقة المخالف .

لافتا إلى أن وزارة الداخلية تقوم بالتنسيق مع وزارتي التربية والشؤون الاجتماعية والعمل خلال فترة الحملة الانتخابية للمرشح بتخصيص مسارح المدارس وقاعات تنمية المجتمع وصالات الأفراح لعقد ندوات المرشح الانتخابية لكل من يرغب في ذلك من المرشحين على أن يقوم المرشح بدفع مبلغ 3 آلاف دينار ترد له بعد الانتهاء من عقد الندوات الانتخابية في الأماكن المذكورة على أن يقوم بتسليمها بالحالة التي كانت عليها.

محمد عاشور يسجل أوراق ترشحه (سعود سالم)

فتور من المجلس

قال مرشح الدائرة الأولى محمد عاشور نعيش في بلد ديموقراطي محسودين عليه، خاصة في قضايا الانتخابات التي نلجأ فيها دائما إلى الشعب الكويتي، سواء في انتخابات البلدي أو الأمة.

وقدم عاشور الشكر لإدارة الانتخابات، متمنيا ان تكون جميع إدارات البلدية مثل إدارة الانتخابات في سهولة التعامل وإنهاء معاملات المراجعين، لكن للأسف في البلدية «الداخل مفقود والخارج مولود».

ولفت إلى أن المجلس البلدي تحول إلى مجلس شبه استشاري بسبب قانون رقم 5 لسنة 2005، وأصبح هناك فتور من قبل المواطن تجاه المجلس البلدي، على الرغم من أن المجلس البلدي له دور كبير في بناء الكويت والمشاركة في نهضتها وتنميتها.

وأضاف: الثقافة التي انتشرت بين الناس هي أن المجلس البلدي تحول إلى مجلس استشاري، وعضو البلدي ليس له صلاحيات، والمشكلة الحقيقية تكمن في أن المجلس البلدي كافة قراراته لا تتم الموافقة عليها إلا بعد موافقة وزير البلدية، على الرغم من أنه وضع حلول للكثير من القضايا.

وتحدث عاشور عن نسبة البناء في السكن الخاص التي تزداد منذ عام 1952، فالشقة الصغيرة يصل سعر إيجارها إلى 300 دينار، لافتا إلى أن قسم التوثيق في وزارة العدل أصبح وكأنه مكان يوزع أسهما مجانية من كثرة بيع العقارات خلال الشهر، مشيرا إلى أن العقار يباع في الأسبوع 6 مرات.

المطيري: ضرورة تفعيل دور لجان البلدي وفك تشابك الاختصاصات

أكد مرشح الدائرة السابعة نايف المطيري أهمية تفعيل دور لجان المجلس البلدي بأن تؤخذ بتوصياتها من قبل المجلس والجهاز التنفيذي بالبلدية لافتا الى ان اللجان هي أساس عمل المجلس مشيرا الى ان المجلس القادم أمامه عمل كبير وذلك بحجم خطة التنمية لتحويل الكويت إلى مركز مالي واقتصادي.

نايف المطيري

ودعا إلى تكثيف العمل من خلال إنجاز المعاملات العالقة وإقامة الورش بشكل دوري لمعالجة الظواهر السلبية والقضايا التي تهم المواطن مثل قضايا سكن العزاب في المناطق النموذجية وغيرها من المشاكل. وقال يجب فك التشابك بين اختصاصات البلدية والجهات الحكومية الأخرى، مؤكدا أهمية مراجعة بعض التشريعات التي يمكن من خلالها التسريع في فك التشابك بين الأجهزة الحكومية والبلدية، وفك التشابك بين قطاعات البلدية المختلفة، والتركيز على بعض المعوقات التي تواجه بعض مشروعات التطوير. وأكد أنه سيسعى للعمل على خدمة الوطن والمواطن لتحقيق تطلعات المواطنين والتركيز على استكمال الكثير من المرافق التي تحتاجها الدائرة ومعالجة مشاكلها.

السعيدي: المجلس البلدي يحتاج إلى صلاحيات أكبر

كشف مرشح الدائرة الثامنة لانتخابات المجلس البلدي حسين السعيدي عن مشاريعه التي يتبناها في حملته الانتخابية والتي يسعى إلى إقرارها مع زملائه في حال نيله شرف الفوز وتمثيل أهالي الدائرة في المجلس البلدي. وقال السعيدي في تصريح صحافي: لا يخفى على أحد الدور الكبير للمجالس البلدية في كل دول العالم ومقارنة مع مجلسنا البلدي فإن المقارنة ظالمة، فالمجلس البلدي في الكويت يحتاج إلى صلاحيات أكبر تساعده على تحمل مسؤولياته والنهوض بالكويت وهذا الأمر يتطلب وعيا اكبر لدى المجتمع الكويتي والحكومة ومجلس الأمة كما يتطلب من المجلس البلدي المقبل ألا يكتفي أعضاؤه بمجرد الفوز بالكرسي بل يتطلب الأمر أن تكون لهم مطالبات حقيقية بالحصول على صلاحيات اكثر خاصة من ناحية إقرار المشاريع البلدية المهمة والإشراف على التنظيم البلدي بصورة

حسين السعيدي

العمر: تطوير التشريعات ضرورة.. وزيادة الأعضاء المنتخبين إلى 20

قال مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات المجلس البلدي نبيل العمر إن إقرار القانون 2005/5 من دون استشارة أهل الاختصاص والأخذ برأي أهل الميدان يعتبر جريمة كبرى ارتكبت في حق المجلس البلدي وتعامله مع الجهات المختلفة، موضحا أن واضعي القانون لم يراعوا الكثير من الأمور المهمة والمحورية التي يجب أن يتم الاهتمام بها وجعلها من الأولويات.

نبيل العمر

وبين في تصريح صحافي أن من مثالب القانون قصر عدد الأعضاء المنتخبين على 10 فقط، وتعيين 6 من الأعضاء لهم نفس الحقوق ويمارسون العضوية بشكل كامل، ما يعني أن المجلس يخالف ما هو متعارف عليه في القانون الناظم لأعمال مجلس الأمة والذي لا توجد فيه تعيينات على الإطلاق، حيث يعتبر كل أعضائه من المنتخبين ولا سلطة لأي جهة خارجية عليهم. وذكر أن التعيين ليس أمرا مستحسنا في مجلس هو في حقيقته أقدم في التأسيس من مجلس الأمة، إضافة إلى أن المهام الموكلة إليه تتطلب زيادة عدد الأعضاء المنتخبين فيه إلى أكثر من 20 عضوا يتم انتخابهم وفق نظام الدوائر الخمس المعتمد في قانون انتخابات مجلس الأمة بحيث يختار المواطنون 4 أعضاء من كل دائرة انتخابية.

وأشار العمر إلى أن القانون الحالي جعل المجلس البلدي غير قادر على التحرك بأريحية واتخاذ القرارات التنموية الكبرى، وذلك من خلال المادة 14 التي تحد من عمله وتجعله رهنا بالوزير المختص الذي يحق له الاعتراض على قرارات البلدي وعدم إنفاذها وإعادتها إلى المجلس من جديد.

وتابع بأن المادة وعلى الرغم من جعلها الفصل في الخلاف بين الوزير المختص والمجلس البلدي راجعا إلى قرار مجلس الوزراء إلا أن هذا الأمر تدخل مباشر من الحكومة في أعمال البلدي ما يجعل قراراته مبتورة وغير مستقلة وتابعة لمجلس الوزراء.

بويابس لحل المشكلة الإسكانية

طالب مرشح المجلس البلدي عن الدائرة الرابعة أحمد بويابس الهيئة العامة للرعاية السكنية بعدم فرض الشقق السكنية كبديل عن القسائم والمنازل الحكومية، موضحا أن إجراءات وطلبات تلك الشقق أصبحت سهلة وميسرة مما ينذر بتفشي توزيع الشقق مستقبلا بديلا عن المنازل والقسائم.

وأوضح بويابس في تصريح صحافي أن المواطن أصبح ينتظر ما يزيد على 15 سنة ليأخذ حقه في امتلاك منزل العمر مع عراقيل عدة من جهات مختصة تتعلق بالكهرباء والماء والبنية التحتية لتمتد فترة الانتظار إلى 20 سنة، لاسيما ان هناك ندرة في توفير الأراضي الإسكانية وسط وجود مساحات شاسعة في البلاد تعتبر فضاء إلا أن بعض الجهات الحكومية تعطل توفيرها للإسكان.

وأضاف أن هناك تسهيلات أيضا من قبل بنك التسليف والادخار فيما يخص الشقق السكنية الحكومية والتي ستنتشر في المستقبل وسيكون عليها طلب.